حقوق الانسان والديمقراطية

الفصل الأول

حقوق الانسان

مدرّس المادة: الدكتور سعيد كاظم أحمد

٢٠٢١ / ١٢ / ١١

عنوان المحاضرة (الفساد الإداري والمالي والسياسي وأثره على حقوق الانسان)

الفساد بشكل عام يعني التجاوز على القواعد القانونية وعدم الالتزام بها في إجراءات العمل وكذلك الخروج على النظام من أجل تحقيق مصالح معينة وهو يرتبط بسوء استخدام النفوذ والسلطة .

ويعرف الفساد أيضاً على أنه : استغلال السلطة من اجل تحقيق مصالح خاصة.

ويتفرع الفساد الى نمطين من انواع الخلل التنظيمي والخروج على القانون : **النمط الأول** يرتبط بسلوك الشخص الذي يحتكم على القرار وبيده السلطة الوظيفية التي تخوله استخدام القانون والوظيفة المكلف بها فنراه يستغل موقعه ووضعه المتنفذ ليخالف من خلال هذا الموقع القواعد المقررة من أجل تحقيق منافع لصالحه أو لصالح أشخاص آخرين أو مؤسسات ترتبط معه بعلاقات تحددها مصالح مشتركة. **والنمط الثاني** عندما يصبح الفساد حالة تشكّل ظاهرة في المجتمع من خلال وجوده كسلوكيات نُظُميّة في المؤسسات العامة والخاصة وبذلك تتحول إدارات المؤسسات الى إدارات فاسدة إذ يُدار العمل في جميع القطاعات بنظم وعلاقات وضوابط وقوانين فاسدة ترتبط جميعها بعلاقات تبادلية بين عناصرها .

يمكن أن نلقي نظرة موجزة على الأنواع التقليدية للفساد والتي هي :

١- **الفساد الاداري :** هو الانحراف والخلل العام في العمل الوظيفي ومخالفة التشريعات الادارية والتنظيمية والاساءة الى معايير الوظيفة العامة والخاصة ، ويتمثل الفساد الاداري بجملة أفعال منها التنصّل عن المسؤولية، وسوء استخدام النفوذ، وعدم الالتزام بوقت العمل، والتجاوز على القوانين والتشريعات النافذة، وتخطي الاجراءات الادارية من أجل تحقيق منافع خاصة.

٢- **الفساد المالي :** هو كل فعل يقوم به المكلّف بوظيفة عامة أو خاصة ويدخل ضمن حيازة وتحقيق مصالح مالية بصورة غير مشروعة، ويعني أيضاً استغلال الأموال العامة لغرض تحقيق منافع خاصة ومن ضمن ما يدخل في هذا التوصيف أفعال الرشوة وسرقة المال العام والاختلاس وغير ها من أفعال مشابهة.

٣- **الفساد السياسي :** هو مخالفة قواعد وأحكام نظم المؤسسات السياسية والتجاوز على النظام العام والمدني. وتظهر صور الفساد السياسي على شكل فقدان الديمقراطية الحقيقية، وشراء الأصوات أثناء الحملات الانتخابية، والتسقيط

المتبادل بين الاحزاب والمنظمات والحركات السياسية، وخداع المواطنين من خلال استغلال عقائدهم وتوجهاتهم السياسية والفكرية والدينية، وتشريع القوانين والتعليمات الضالة التي تنتج سياسات اجتماعية تؤدي الى هدم البناء الاجتماعي.

أثر الفساد على حقوق الانسان

يؤثر الفساد على حقوق الانسان وفي عدة اتجاهات، فهو يمس حقوقه السياسية والمدنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، كما أن تأثيره على الفئات الاجتماعية البسيطة والفقيرة من المجتمع يبدو بشكل أوضح، إذ تجد تلك الفئات نفسها أكثر عرضة لسلب حقوقها من الفئات الاخرى. وبنفس الوقت فهو يؤدي الى عدم استطاعة الدول الإيفاء بالتزاماتها الدولية بخصوص حقوق الانسان بسبب وجود الشبكات الفاسدة التي تقف بوجه التنمية البشرية (الانسانية) التي تُعَد جزءاً جوهرياً في موضوع حقوق الانسان لأن هذه التنمية ستضمن الحقوق لكل الافراد بشكل متساوي وتمنح الفرص للجميع في العيش بمستوى تعليمي وصحي واجتماعي جيد. ويمكن أن نسجل هنا بعض الحقائق عن (بيئة الفساد) منها : أن مجاميع وشبكات الفاسدين تحاول أن تُضعف النظام العام من خلال عرقلة تنفيذ القوانين التي تضمن الحريات العامة والحريات السياسية والمدنية وتحاول أيضاً أن تُفرغ مفهوم الرقابة من محتواه الحقيقي وتحويل الرقابة الى مجرد هيئات شكلية متعددة تتنازع فيما بينها حول تداخل وتشابك الصلاحيات الممنوحة لها اضافة الى كونها هياكل تُثقل ميزانية الدولة بتعدد وكثرة المنافع وزيادة المخصصات المالية وسيادة سلطانها على بقية مؤسسات الدولة الأخرى وهذا ما يمنحها حصانة ضمنية تُبعدها عن أي مساءلة أو استجواب وهنا سنكون أمام نوع من أنواع الفساد الذي تُنتهك بواسطته حقوق الآخرين تحت مسميّات متعددة.

كيف يؤثر الفساد على حقوق الانسان ...؟

هناك عدة مؤشرات حول هذا الموضوع منها :

١- التمييز في منح الفرص العامة للأفراد : نقصد بمنح الفرص حق الأفراد في ممارسة حقوقهم في كافة المجالات، وحتى إذا لم يظهر التمييز بشكل واضح أو مدوّن الاّ أن السياسات التي يتم اتّباعها من قبل المؤسسات العامة – والتي تُدار بواسطة موظفين عموميين في درجات متقدمة – ستُفضي الى خلق قرارات تخدم مجموعة معيّنة من الافراد دون غيرهم مما تؤدي الى سد الطريق أمام المشاركة العامة وعدم شمول الجميع فيها، ففي جانب التعليم نلاحظ أن هناك حالات يتم من خلالها فتح الباب لأشخاص معينين لغرض الحصول على فرص تعليم ممتازة بحيث تكون هذه الفرص **(مفصّلة)** لمجموعة محددة تربطهم علاقات بمسؤولين وضمن مدة زمنية لا يمكن للآخرين من الحصول على الوقت الكافي في التقديم عليها أو تهيئة أمورهم ووثائقهم الخاصة بهذا الجانب لأن تلك الفرص بالأساس محسومة مقدّماً لتلك المجموعة من الاشخاص. وفي نفس الوقت فأن موضوع التمييز في

منح الفرص يؤثر على الحق في الحصول على فرص العمل والتوظيف في المؤسسات العامة مثلما يؤثر على جانب العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي وحق العيش الكريم والتنعم ببيئة نظيفة وحياة مرفهة ومستوى معيشي جيد.

٢- يؤثر الفساد على حقوق الانسان من خلال تأثيره السلبي على نجاح برامج الخدمات العامة ومنح الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد. وغالباً ما يهمل موضوع الخدمات وتلك الحقوق بسبب تحويل الأموال المخصصة لبرامج الخدمات نحو زخم الهيكلية الفاسدة في بنية النظام أي البيئة الفاسدة، فالترهل والتضخم الذي يصيب تلك البنية يؤدي الى هدر بالأموال التي تخصص من الميزانية العامة والتي ستؤثر على التخصيصات الأخرى بحيث لو تركت تلك الأموال للجوانب الأخرى مثل الخدمات العامة والبرامج الصحية والتعليمية والثقافية وخلق فرص العمل ومكافحة البطالة لتركت أثراً كبيراً في تنمية المجتمع وفي نقله نقلة نوعية ينعم من خلالها الأفراد بحقوقهم بشكل متساوي ٠

٣- وارتباطاً بالنقطة السابقة فأن هناك فجوة وانفصال ستتسع يوماً بعد آخر بين المجتمع وبين الفئات الحاكمة وتوابعها من الفئات المميزة والمستفيدة، وهذه الفجوة ستؤدي الى اقتصار المشاركة السياسية والتنعم بالحقوق المدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على الفئات التي ترتبط بالنظام والتي أشرنا اليها أذ ستصبح في مكانة مالية مؤثرة وهذه المكانة تمنحها قوة اقتصادية تمكّنها من التأثير أو المشاركة في رسم السياسات العامة، وهنا سنصبح أمام حالة من حالات الفساد التي تنعدم فيها الديمقراطية والمشاركة الحقيقية وتنتهك فيها حقوق الانسان. هنا نلاحظ أن الفساد ينتقل من كونه سلوك شخصي يمارس من قبل الموظفين الذين هم في الدرجات الدنيا والمتوسطة الى كونه حالة عامة متنظمة تعم المؤسسات والإدارات العليا٠

.....